العطية: العام الحالي سيشهد حسم قضايا الاتحاد الجمركي الخليجي

عبد الرحمن العطية

المنامة / متابعات :

أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي السيد عبدالرحمن بن حمد العطية أنه سيجري التوصل لاتفاق في القضايا المتعلقة بشأن الاتحاد الجمركي الخليجي عبر برنامج زمني يتفق عليه في 2011 ويكون التمديد الأخير للتوصل لاتفاق .

وأكد العطية في كلمة خلال اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي بـدول مجلس الـتـعـاون الـ 88 «الاستثنائي» بمقر الأمانة العامة أن هناك ضرورة للتوصل إلى «اتفاق بحسم القضايا المعلقة التي تعيق الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي وأن يتم ذلك وفق برنامج زمني يتم الاتفاق عليه خلال عام 2011» ،مشيرا إلى أن ذلك التمديد» سيكون هو الأخير للاتفاق على ذلك».

وأوضـح أن الاجتماع سيتم فيه عرض ما تتوصل إليه اللجنة على المجلس الوزاري تمهيدا لرفعه إلى الـدورة القادمة للمجلس الأعلى وسيتم رفع تقرير متابعة حول ما يتم التوصل إليه إلى اللقاء التشاوري القادم لقادة المجلس الأعلى، لافتا النظر إلى أن اجتماعات لجنة التعاون المالي والاقتصادي ستكثف خلال العام الحالي بما يكفل تنفيذ ما قرره المجلس الأعلى.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون أن الوصول للوضع النهائي للاتحاد الجمركي المتمثل في إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية لانتقال السلع الوطنية والأجنبية بين الدول الأعضاء وإبقاء الرقابة في الجانبين الأمني والمحجري تنفيذاً لما ورد في الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس هو هدف تسعى دول المجلس لتحقيقه منذ عام 2003م.

وأشـار إلـى أن قـرار المجلس الأعلى التاريخي في دورته الحادية والثلاثين بشأن الاتحاد الجمركي جاء ليضع الاتحاد الجمركي على مساره الصحيح ، ويـحـول دون التمديد المستمر لفترته الانتقالية ، مع المحافظة على مكتسبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، وأن يتم ذلك وفق برنامج زمني يتم الاتفاق عليه خلال عام 2011م ؛ مشددا على ضرورة التوصل لاتفاق بشأن الاتحاد الجمركي لاسيما في ظل الظروف التي يمر بها العالم العربي وذلك من أجل رفع مستوى التكامل الاقـتـصـادي بين دول المجلس وتعظيم الفائدة التي تعود على مواطني دول المجلس.

وأوضح أمين عام مجلس التعاون أن «دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة في هذه الظروف التي يمر بها الوطن العربي هذه الأيام أكثر من أي وقت مضى لرفع مستوى التكامل الاقتصادي في ما بينها وبحث مجالات اقتصادية مشتركة تعود بالفائدة على مواطني دول المجلس.

أضواء

محمد الباهلي

النخب.. والإصلاح

لعل جوهر المشكلة في موضوع الإصلاح الذي أصبح يتصدر اهتمامات الخطاب الإعلامي وأجندة الحراك الشعبي في كثير من الدول العربية هذه الأيام، هو أن التعامل مع هذه المشكلة، ومنذ عدة عقود مضت، جرى وفق معطيات غير صحيحة، فكان تعاملا جزئياً وسطحياً إلى حد كبير، ما أدى إلى تهميش المسألة الإصلاحية بشكل كامل تقريباً.

لقد تجاهلت الدول العربية مطالب مواطنيها، لاسيما في مسألة الحريات العامة وحقوق الإنسان، لم تراع متغيرات الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العالم من حولها، بل بالأحرى لم تضع إستراتيجية واضحة، خاصة في ما يتعلق بموضوع اتساع الفوارق الاجتماعية، والتفاوتات الطبقية في المجتمع، أي الفجوة التي ازدادت اتساعاً بين الأغنياء والفقراء، والبطالة التي سجلت معدلات عالية، علاوة على الآثار السلبية للخصخصة في كثير من الدول العربية، إذ تم تنفيذ هذه السياسة على نحو أفاد أقلية من الناس وأثراها دون غيرها، ما عمق الفوارق وفاقم مشكلة البطالة في المجتمع العربي.

وإلى ذلك فإن الكثير من السياسات التنموية في البلاد العربية فشلت في إيجاد برامج تنموية صحيحة، ذات أثر إيجابي في تحسين حالة المواطن العربي ومستواه المعيشي، الأمر الذي أوجد نوعاً من «الإعاقة التنموية»، خاصة مع عدم القدرة على الاستفادة من الكفاءات والعقول العربية وتوظيفها للنهوض بالواقع العربي.. لذلك كانت الكلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للمنطقة وشعوبها كبيرة، وكان الانفجاران، التونسي والمصري، بحجم المعاناة التي يكابدها الناس هناك.

وربما لذلك السبب أخذت الكثير من النخب في البلاد العربية تضع مسألة المشاركة السياسية في صدارة التصورات الرامية لمعالجة اختلالات الواقع العربي، ولجعل المواطن العربي شريكاً في صناعة القرار، وعلى نحو يرسخ الثقة بين أطراف العقد الاجتماعي، ويقلل الفوارق الطبقية في المجتمع.

ولعل المجتمعات العربية اليوم بحاجة إلى التغيير، لكن ثمة مشكلات كثيرة ترجع بالأساس إلى سوء الإدارة، وإلى وجود عيوب في السياسات العامة يتعين إصلاحها. لذلك تبدو هذه المجتمعات حالياً بحاجة إلى أفكار جديدة لإيجاد مخارج وحلول عملية لأزماتها المركبة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى نخب تتعامل بموضوعية وإخلاص مع هذه الأزمات ومع سائر الأمراض التي تنهك الكيانات المحلية، وتتحدث بدقة وشفافية عن قضايا مجتمعاتها، وتسعى لاكتساب وعي جديد في معالجة المشكلات.

وفي هذا الخصوص لابد من استحداث توجهات إيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي على النخب العربية أن تكون أكثر وضوحا، لاسيما في مسألة الإصلاح الذي تطمح إليه، وأن تفكر بعقلانية حول كيفية الخروج من مشكلات وأزمات مجتمعاتها بأقل الخسائر الممكنة، وأن تبحث بجدية عن الكفاءات الوطنية العربية الصادقة والناقدة للأوضاع الراهنة، وأن تضعها في أماكن تتناسب مع مقدراتها، وأن تفسح لها المجال بالشكل الكافي والمناسب. فكل الدول التي بلغت شأواً في التطور، إنما حققت ذلك بعد أن جعلت الإنسان فيها شريكاً في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، ومحوراً جوهرياً للتطور والنهوض.

لابد أن يؤمن المواطن العربي بأهمية الإصلاح حتى يتم من خلاله الوصول إلى إستراتيجية واضحة في إنعاش الطاقات وشحذ الهمم، عبر مزيد من العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية، ومن خلال التأكيد الواضح على حقوق الإنسان وكرامته.

وفـي هـذا الخصوص ربما كانت النخب العربية مطالبة بالابتعاد عن الإغراق في التنظير المجرد، كي يتسنى لها أن تنخرط دون تأخير كبير في تطبيق أفكار الإصلاح، وأن تنطلق في اعتماد إستراتيجية جديدة تستند إلى أمرين أساسيين: سياسات واضحة في مراميها وأهدافها، ودعم مجتمعي ينبع من وعي الناس بالواقع وبأهمية الإصلاح.

عن/ جريدة (الاتحاد) الإماراتية

السعودية: التظاهرات والاعتصامات تتعارض مع الدين الإسلامي

الرياض / واس :

أكدت وزارة الداخلية السعودية أن الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع منعا باتا كافة أنواع التظاهرات والمسيرات والاعتصامات والدعوة لها.

وقال المتحدث الأمني لوزارة الداخلية السعودية لوكالة الأنباء السعودية (واس) «انه بناء على ما لوحظ من محاولة البعض الالتفاف على الأنظمة والتعليمات والإجراءات ذات العلاقة بها لتحقيق غايات غير مشروعة وتأكيدا لما سبق الإعلان سابقا فإن الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع منعا باتا كافة أنواع المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والدعوة لها».

وأوضح أن المنع يأتي في سياق تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية وقيم وأعراف المجتمع السعودي ولما يترتب عليه من اخلال بالنظام العام وإضرار بالمصالح العامة والخاصة والتعدي على حقوق الآخرين وما ينشأ عن ذلك من اشاعة الفوضى التي تؤدي الى سفك الدماء وانتهاك الأعراض وسلب الأموال والتعرض للممتلكات العامة والخاصة.

وأكد المتحدث الأمني ان الأنظمة والقيم السائدة في المجتمع السعودي المحكوم بشرع الله وسنة رسوله تضمن وسائل مشروعة للتعبير وأبوابا مفتوحة تكفل التواصل على كافة المستويات في كل ما من شأنه تحقيق الصالح العام.

وأشار الى ان قوات الأمن مخولة نظاما باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن كل من يحاول الاخلال بالنظام بأية صورة كانت وتطبيق الأنظمة بحقه.

مشروع (مشيرب) محور مشاركتها

(دوحة لاند) تعرض فن العمارة القطرية الحديثة في أكبر معرض عقاري بالعالم

الدوحة/ متابعات :

تستعد شركة دوحة لانـد لعرض مشروعها الرائد (مشيرب) لأول مرة في معرض (ميبيم) العالمي للعقارات الـذي يقام بمدينة كـان الفرنسية والذي يعد المعرض العقاري الأضخم على مستوى العالم، حيث يزوره أكثر من 17000 مختص ومهتم من أنحاء العالم. ويتوقع أن تشارك في المعرض 1700 شركة عالمية عارضة إضافة إلى فئات أخرى من المستثمرين والمطورين العقاريين والسلطات المحلية.

وكـان مشروع التطوير العمراني (مشيرب) التابع لشركة (دوحة لاند) قد فاز باثنتين من جوائز ميبيم للمشاريع المستقبلية لمجلة (اركتكتشال ريفيو) البريطانية، من خلال شركة الهندسة المعمارية (موسسيان) وشركاهم. وقد حصد المشروع جائزة "الاستخدام المتعدد) بالإضافة إلى جائزة (أفضل تطوير عمراني) وذلـك عن تصميم ساحة البراحة التي تعد أبـرز معالم مـشـروع مـشـيـرب الـواقـع فـي قلب الدوحة.

في هذا الصدد قال المهندس عيسى بن محمد المهندي الرئيس التنفيذي لـدوحـة لانـد: «إن حـصـول مشروع مشيرب على هذه الجوائز إنما هو تتويج لإنجازاتنا في مجال التطوير الحضري المستدام الـذي يـراعـي الاعتبارات الثقافية. وهو يؤكد كذلك على دور قطر الرائد ومركزها القيادي في مجال التطوير العمراني المستدام ونحن نتطلع إلى مشاركة خبرتنا مع رواد قطاع التطوير العقاري المشارك في معرض ميبيم».

ويوفر المشروع مزيجاً مبتكراً يجمع الـتـراث المعماري القطري الأصيل والتكنولوجيا الحديثة، وسـوف يركز على مفهوم الاستدامة والانسجام مع البيئة. وتكمن فكرة مشروع (مشيرب) في إعـادة الناس إلى الجذور وإضفاء طابع التميز والتفرد على مدينة الدوحة وتشجيع العمل والعيش المشترك بين أفراد المجتمع.

كما تضمنت الخطة الرئيسة للمشروع عناصر مثل زيادة كفاءة استخدام المياه والطاقة الكهربائية والحد من انبعاث الكربون والإدارة المستدامة للنفايات. ويكمن الهدف الإستراتيجي لمشروع مشيرب في تغيير أنماط التطوير العقاري التي اتسمت بها العاصمة القطرية الدوحة خلال السنوات الأخيرة والتي تتجه نحو الأرض المعزولة مع تمدد حضري واعتماد كبير على السيارات والهياكل المعمارية المتعطشة للطاقة.

الإمارات مرشحة لاستقطاب (10.5) مليون سائح العام الحالي

أبوظبي / متابعات:

تستقطب الإمارات 10.5 مليون سائح العام الحالي بزيادة نحو 6 ٪ مقارنة بالعام السابق عندما زارها 9.9 مليون سائح، بحسب توقعات مجلس السفر والسياحة العالمي.

وأشارت البيانات الاقتصادية للمجلس المنشورة على الموقع الإلكتروني إلى أن عـدد السياح الـى الإمـارات سيرتفع إلى 11 مليوناً عام 2012، و11.3 مليون سائح عام 2013 و11.7 مليون سائح عام 2014 وصولاً إلى 12.2 مليون سائح عام 2015.

وعلى الصعيد العالمي، توقع المجلس أن يبلغ عدد السياح عالمياً العام الحالي 970 مليون سائح مقارنة بـ934 مليوناً العام الماضي.

وتـوقـع مجلس الـسـفـر والسياحة العالمي في تقرير جديد صدر مؤخرا أن يبلغ إجمالي حجم مساهمة قطاع السفر والسياحة في الاقتصاد العالمي 6 تريليونات دولار العام الحالي أي ما يعادل نحو 9 ٪ من الناتج الإجمالي العالمي.

وتوقع المجلس أن ترتفع مساهمة القطاع في الاقتصاد العالمي إلى 9.2 تريليون دولار بحلول عام 2021، أي بزيادة نسبتها نحو 53 ٪.

وبين المجلس أن قطاع السفر والسياحة سيضيف 65 مليون وظيفة جديدة خلال 10 سنوات ليصل عدد الوظائف إلى 324 مليون وظيفة بحلول عام 2021.

وتوقع المجلس أن تبلغ إجمالي عدد الوظائف غير المباشرة في القطاع السياحي العالمي عام 2011 نحو 259 مليون وظيفة.

وتوقع المجلس أن يشكل قطاع السفر والسياحة 6 ٪ من إجمالي الصادرات العالمية و9 ٪ من إجمالي حجم الاستثمار العالمي عام 2011.

وتوقع المجلس زيـادة حجم صادرات السياح بنسبة 50 ٪ وحجم الاستثمار بنسبة 70 ٪ عام 2021.

وتوقع التقرير أن تحقق منطقة الشرق الأوسـط أعلى مستويات نمو في عدد النزلاء العام الحالي بنسبة تصل إلى 7 ٪ مقارنة بنحو 4 ٪ لأوروبا والأميركيتين ونحو 3 ٪ لأفريقيا وآسيا.

أمـا عـام 2010، فقد حققت منطقة الشرق الأوسـط أعلى معدلات نمو في عدد السياح في العالم، وصلت إلى نحو 14 ٪.

واعتلت منطقة الشرق الأوسط سلم النمو السياحي خـلال الـعـام الماضي مقارنة ببقية مناطق العالم بتحقيقها زيادة نسبتها ٪14 في عدد القادمين من السياح الدوليين بواقع 60 مليون سائح، وفقا لمنظمة السياحة العالمية.

وبينت منظمة السياحة العالمية في تقرير سابق لها حول نتائج السياحة للعام 2010، أن السياحة الدولية استعادت عافيتها بقوة العام الماضي حيث ارتفع عدد السياح الدوليين بنسبة 7 ٪ إلى 935 مليون بزيادة 58 مليون نزيل عن العام 2009، و22 مليون من مستوى الذروة قبل الأزمة في العام 2008.

ومن المتوقع أن يستمر نمو القطاع السياحي عـام 2011، حيث توقعت المنظمة أن ينمو عدد السياح الوافدين بمعدل يتراوح بين 4 و 5 ٪.

(أرامكو) السعودية ترفع أسعار النفط إلى آسيا وأوروبا وتخفضها للولايات المتحدة

الرياض / متابعات :

رفعت أرامكو السعودية أسعار جميع خامتها من النفط للتصدير خلال شهر أبريل المقبل على عملائها في آسيا وشمال غرب أوروبا، فيما رفعت أسعار الخامات الخفيفة فقط على عملاء الشرق الأوسـط، ولكنها خفضت الأسعار إلى الولايات المتحدة بحسب قائمة الأسعار.

وتصدر أرامكو السعودية أربعة أنواع مختلفة من الخام إلى الولايات المتحدة وأوروبا والشرق والأوسط وهي العربي الخفيف جداً (إكسترا) والعربي الخفيف والعربي المتوسط والعربي الثقيل، فيما تصدر خمسة خامات إلى آسيا بزيادة العربي الخفيف (سوبر) إلى الخامات الأربعة السابقة. والعربي الخفيف (سوبر) هو أفضل أنواع النفط الخام الذي تنتجه الشركة من حقولها.

ورفعت أرامكو أسعار النفط إلى آسيا للخام العربي الخفيف جداً (أهم الأنواع التي تنتجها أرامكو) في أبريل بنحو 6 دولارات بزيادة قدرها 0.25 سنت على أسعار مارس الجاري.

أمـا الخام العربي الخفيف (ثاني أهـم الأنـواع) فقد رفعت أرامكو سعره بزيادة 1.95 دولار على متوسط سعر خامي عمان ودبي بارتفاع 65 سنتا عن مارس.

وخفضت أرامكو سعر العربي الخفيف للولايات المتحدة بواقع 30 سنتا ليتساوى مع سعر مؤشر آرجوس للخامات عالية الكبريت ورفعت السعر لشمال غرب أوروبا بواقع 80 سنتا ليصل إلى المتوسط المرجح لأسعار مزيج برنت ناقصا 3.40 دولارات. فيما خفضت أسعار الخام الثقيل والمتوسط لعملاء الشرق الأوسط ورفعت أسعار الخامات الخفيفة إليهم.